

شركة بنك لندن والشرق الأوسط القابضة العامة ذات المسؤولية المحدودة تعلن عن تغييرات في مجلس إدارتها

لندن / دبي، 2 مارس 2015 - أعلنت شركة بنك لندن والشرق الأوسط القابضة، وهي شركة مساهمة عامة ذات مسؤولية محدودة، اليوم عن تنحي همفري بيرسي عن منصبه كرئيس تنفيذي لمجالس إدارة شركة بنك لندن والشرق الأوسط القابضة وبنك لندن والشرق الأوسط، وذلك اعتبارًا من 11 يونيو 2015.

تسلّم همفري بيرسي منصبه كرئيس تنفيذي لدى بنك لندن والشرق الأوسط في أغسطس 2006. وفي يوليو 2007، بعد حصول البنك على ترخيص، قام همفري، بالتعاون مع فريق الإدارة لدى البنك، بإعداد خطة عمل لبنك لندن والشرق الأوسط، كما قاد الجهود لتنفيذها. فقد كان لخبرته الواسعة في الأعمال المصرفية الدولية دور أساسي في ترسيخ مكانة البنك كبنك رائد في صناعة التمويل الإسلامي في المملكة المتحدة وفي تنمية نجاحاتها منذ انطلاقتها.

قال عادل الماجد، رئيس مجلس إدارة شركة بنك لندن والشرق الأوسط القابضة والرئيس التنفيذي ونائب رئيس مجلس إدارة بنك بوبيان، قال: "أودّ أن أتوجه بالشكر الجزيل للسيد همفري على جهوده البناءة وتفانيه ومساهماته الكبيرة لترسيخ مكانة بنك لندن والشرق الأوسط، الذي يوفر حلولًا تمويلية مبتكرة في المملكة المتحدة ودول مجلس التعاون الخليجي. إن أولويتنا تتركز حاليًا على تعزيز هذه الأسس الاستراتيجية، من خلال تطوير الخدمات والحلول الإسلامية التنافسية التي يقدمها البنك في الشرق الأوسط، ومواصلة نجاحاته."

وعلق همفري بيرسي، الرئيس التنفيذي لدى شركة بنك لندن والشرق الأوسط القابضة، قائلاً: "بينما أتطلع قدمًا إلى التحديات الجديدة، أود أن أجدد شكري وامتناني لجميع الأفراد الذين عملت معهم لتحقيق هذه النجاحات الكبيرة وتعزيز سمعة البنك. فقد كانت السنوات التسع الماضية التي قضيتها في بنك لندن والشرق الأوسط ممتعة وحافلة بالإنجازات. وأتمنى لمجلس الإدارة المزيد من النجاح والتقدم في المستقبل."

وسوف يواصل همفري بيرسي القيام بمهامه كرئيس تنفيذي وعضو مجلس إدارة شركة بنك لندن والشرق الأوسط القابضة وبنك لندن والشرق الأوسط حتى تاريخ 11 يونيو عام 2015، كما سوف يعمل مع المجلس لتسهيل عملية انتقال مهامه وصلاحياته بشكل فعال. وسوف يتم الإعلان عن الرئيس التنفيذي الجديد في الوقت المناسب.

-انتهى-

عن بنك لندن والشرق الأوسط:

بنك لندن والشرق الأوسط هو بنك مستقل يعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية، يقع مقره الرئيسي في لندن، وهو بنك رائد في حلول التمويل الإسلامية البديلة للشركات. حصل بنك لندن والشرق الأوسط على ترخيص من هيئة الخدمات المالية في يوليو 2007، وهو يعد أكبر البنوك الإسلامية في أوروبا. يتمتع البنك بإدارة متميزة تجمع بين الخبرات المصرفية الدولية وخبراء القطاع المالي الإسلامي. المجالات الثلاثة الرئيسية لأعمال بنك لندن والشرق الأوسط هي الخدمات المصرفية للشركات، الخزنة، وإدارة الثروات التي تشمل إدارة الأصول والخدمات المصرفية الخاصة وأسواق المال الإسلامية.

- الخدمات المصرفية للشركات: تتكون من خمس وحدات الأعمال، التمويل العقاري، والتي تشمل الاستحواذ والاستثمار وتمويل التطوير العقاري والتأجير التي توفر حلولاً للسوق المتوسطة في المملكة المتحدة، بما في ذلك المرافق الدولية، التمويل التجاري، المالية والتمويل القائم على الأصول والاستحواذات.
- إدارة الثروات وتشمل الخدمات المصرفية الخاصة وإدارة الأصول وأسواق المال الإسلامية.
- خدمات الخزنة: التي تمول أنشطة التمويل للخدمات المصرفية للشركات وإدارة الثروات، و توفر حسابات الودائع الممتازة، كما تقوم بإدارة السيولة ورأس مال المجموعة.

يلتزم بنك لندن والشرق الأوسط بتوفير الفرص الاستثمارية المبتكرة التي تتوافق مع الشريعة الإسلامية، كما يقدم منتجات التمويل الإسلامي للشركات والأفراد من أصحاب الثروات وذوي الملاة المالية العالية في أوروبا والولايات المتحدة وآسيا والشرق الأوسط. ولضمان توافق خدمات وعمليات بنك لندن والشرق الأوسط مع مبادئ الشريعة الإسلامية، فإن لدى البنك هيئة رقابة شرعية متخصصة لمراجعة العقود والاتفاقيات المتعلقة بكافة المعاملات وضمان تماشيها مع مبادئ الشريعة الإسلامية. لمزيد من المعلومات يرجى الاطلاع على الموقع الإلكتروني www.blme.com

حول الصيرفة الإسلامية

تقوم الصيرفة الإسلامية على مبادئ العدالة والنزاهة والشفافية. وتجسد المشاركة في عنصر المخاطرة وفي المكافأة مبدأ العدالة التي تعد أساس كل التعاملات المالية الإسلامية.

وتهدف الصيرفة الإسلامية إلى القيام بأنشطة الأعمال التي توفر أرباحاً عادلة ومنصفة من المعاملات التي تدعمها أصول حقيقية، ويتجنب هذا الأسلوب من الصيرفة المضاربة، والبيع المكشوف والتسهيل الائتماني المفرط، كما يحفز إدارة المخاطر السليمة.

وتقوم تعاملات الصيرفة الإسلامية وفق إطار محكم في إدارة المخاطر والتنظيم الذاتي، لتحقيق مبدأ الشفافية في كل التعاملات والالتزام أعلى معايير الإفصاح المطلوبة، وضمان مراجعة كل المعاملات والاتفاقيات والموافقة عليها من قبل هيئة الرقابة الشرعية. ويتم تطبيق الحوكمة المؤسسية وفق أحكام وقواعد الشريعة الإسلامية بالإضافة إلى الأنظمة التقليدية في الحوكمة التي تنطبق على جميع المؤسسات المالية العاملة في المملكة المتحدة.